المقدمـــة

خلال الحقبة الأخيرة من القرن المنصرم شهد العالم العديد من التطورات الاقتصادية والمالية بفعل ظاهرة العولمة بشعاراتها:أسواق بلا حدود، ثقافة بلا حدود، السيادة للشعوب ... ، تبعا لذلك فإن العولمة بمفهومها تهزم النظام الدولي الذي أسسته معاهدة وستفاليا[1] عام 1648 والتي عرفت الدولة بمقتضاه لتتمثل في الفاعل المهيمن في البت في القرارات المتعلقة بأوضاعها الداخلية ومواطنيها وعلاقتها بالدول الأخرى وقد تمثلت أهم تلك التطورات في المجال الاقتصادي فيما يلي :

- تزايد عمليات الدمج المصرفي عبر القارات وتنامي عمليات الخصخصة في القطاعات المصرفية- على سبيل المثال فقد امتلك الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 60% من رأس مال القطاع المصرفي البولندي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ من قبل المصارف التابعة لدول الاتحاد الأوربي[2]. ومؤخراً جنحت المصارف التي تولدت عن الدمج إلى التقسيم أو التجزئة بفعل التعقيدات التي ترتبت على عمليات الدمج[3].
- في مجال الإدارة المصرفية والرقابة، أصدر بنك التسويات العالمي ممثلاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من الدراسات والتوصيات، والتي تشير في مجملها إلى تبني بنك التسويات العالمي للأساليب الحديثة لإدارة المصارف والمرتكزة على حصر ورقابة المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المصرفية المختلفة باستخدام النماذج المعدة لذلك الغرض. وتعتبر المصارف المركزية في جل الدول نماذج بازل لقياس كفاية رأس المال من أهم آليات الرقابة الاحترازية ويستشف ذلك من إدراجنا لها ضمن تلك الفئة من الرواجع في المبحث الثاني من الفصل الخامس. كذلك فإن تلك النماذج تمتلك كل مكونات النظام الرقابي (المبحث الرابع من الفصل الخامس) من حيث المدخلات والتي يتم الحصول عليها من قائمة المركز المالي، والمعالجة والتي تتم يدوياً أو إلكترونياً وفق ما نص عليه في النموذج، والمخرجات ممثلة في النسبة الفعلية لكفاية رأس المال، والمعيار ممثلاً في النسبة المحددة من قبل لجنة بازل أو المصرف المركزي في الدولة المعنية، والإجراءات التصحيحية والتي يتم اتخاذها إن اقتضى الأمر من قبل البنك المركزي. من ذلك المنظور فقد تم تضمين تلك النماذج في الدراسة.

1/ بول هيرست وغراهاما تمبسون، ما العولمة، ص412-381 .

2/ Banking in Poland, The Economist, August 28th 1999, p. 58

3 / Financial Times, 22/2/2002, p. 6

- في مجال الإشراف المؤسسي والإفشاء والشفافية، تزايد الاهتمام بهم على النطاق العالمي بفعل تعدد انهيارات كبرى الشركات الأمريكية والأوربية وتزايد وتيرة وحجم المخالفات والاختلاسات، وتعالت الأصوات منادية بتكوين هيئات الإشراف المؤسسي، وبدعم القائمة منها، بإعادة النظر في أسلوب إعداد المعايير المحاسبية بهدف تجويدها، وبضرورة إخضاع مهنة التدقيق للرقابة الحكومية.
- في الأسواق المالية العالمية أعتبر الإشراف المؤسسي أصلاً من الأصول القيمة التي تمتلكها الدول بحيث أصبح يلعب دوراً رائداً في تحديد ملاءتها الائتمانية وتكلفة حصولها على التمويل . وفي ذات الإطار حدد إعلان شركاء في نمو عالمي مستدام الصادر في سبتمبر 1996 من صندوق النقد الدولي أسساً جديدة للتعاون ما بين المؤسسات المالية العالمية المانحة والدول النامية المتلقية للمساعدات. وقد شملت تلك الأسس اتباع أساليب الحكم الرشيد وسيادة القانون، محاربة الفساد في أجهزة الدولة، التزام الشفافية في السياسات والخطط الحكومية، زيادة كفاءة الأداء في مؤسسات القطاع العام ، أعمال مبدأ المحاسبة في مؤسسات القطاع العام، ولاحقاً عدل الإعلان ليشمل تنفيذ سياسات التكييف الهيكلي للاقتصاد، التزام الشفافية والإفصاح في حسابات الحكومة، تحقيق الكفاءة في استخدام المال العام وتحقيق الاستقرار والشفافية في القوانين والإجراءات المنظمة للاقتصاد. ويلاحظ بأن جل ما ذكر بعاليه يقع تحت مظلة الإشراف المؤسسي بمفهومه الواسع.
- بما يتماشى مع ذكر بعاليه – تبنت البرامج الإصلاحية المالية والاقتصادية في العديد من الدول سياسة الخصخصة وإزالة الدعم الاقتصادي بشتى صوره بهدف تفعيل الجهد الرقابي لآلية السوق وتمكينها من العمل بفعالية لتنظيف الاقتصاد من المؤسسات الخاسرة، على سبيل المثال طرحت الحكومة اليابانية [1] خيار الحد من التعويضات المقدمة من مؤسسة ضمان الودائع اليابانية إلى أصحاب الودائع في حالة إنهيارات المصارف، وذلك بهدف الحد من المخاطر الأدبية.

محلياً وبتحليل أداء الوحدات المصرفية السودانية يلاحظ اختلال مراكزها المالية ومواجهتها للكثير من الصعوبات التي تحد من مقدرتها على المساهمة في عملية التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، ومن الصمود أمام المصارف الأجنبية وقد تمثلت أهم تلك الصعوبات فيما يلي:

(أ) ضعف القواعد الرأسمالية للوحدات المصرفية السودانية.

1/ Financial Times, 18/12/2002, p. 11

(ب) ارتفاع معدلات التمويل المتعثر، علماً بأن التمويل المتعثر يؤثر سلباً على نوعية الأصول المصرفية ويعتبر من أهم العوامل المسببة للانهيارات المصرفية (دراسة بنك إنجلترا)، ويرى الدارس حسب المعلومات المتوفرة لديه بأن قدراً ليس باليسير من التمويل المتعثر المذكور أعلاه قد تخطى تلك المرحلة إلى مرحلة التمويل المتعسر .

(ج) ارتفاع تكلفة إدارة الوحدات المصرفية مقارنة بحجم إيراداتها وأصولها وبالمعدلات المتعارف عليها عالمياً .

(د) تفشي ظاهرة الاختلاسات والمخالفات المصرفية مما يشير إلى تدني الإشراف المؤسسي للوحدات المصرفية السودانية.

ومما يجدر ذكره، وبهدف التصدي لتلك الصعوبات وتهيئة المصارف السودانية لتحديات العولمة، تبنى بنك السودان عدة برامج إصلاحية لترتيب حال الجهاز المصرفي السوداني، وقد ارتكزت تلك البرامج بصورة أساسية على الدمج المصرفي، الخصخصة ودعم القواعد الرأسمالية للمصارف.

مشكلة البحث

استأثرت الرقابة والإشراف المؤسسي علي القطاع المالي بإهتمام الباحثين والدارسين ومتخزي القرار في الدول المتقدمة خلال العقود الثلاث الماضية وذلك بفعل تكرار حدوث الأزمات في الاسواق المالية والإنهيارات المفاجئة للعديد من المؤسسات المصرفية .

في السودان تميز أداء الرقابة والإشراف المؤسسي علي المصارف التجارية السودانية بالتدني ، مما ترتب عليه إختلال المراكز المالية لتلك المصارف وضمورها ، والسؤال الذي يتبادر للذهن أين هي مواطن الخلل في هذا المجال ؟ المشكلة في جوهرها أن هناك قصور في الرقابة والأشراف المؤسسي علي وحدات الجهاز المصرفي والحاجة ماسة للحراك الإصلاحي في هذا المجال مما يتطلب دراسة الاتجاهات المعاصرة وبيان أثرها علي تطور الرقابة والإشراف المؤسسي المصرفي بالسودان .

أهداف البحث:-

1. دراسة وتقييم نظم الرقابة والإشراف المؤسسي المتبعة في الجهاز المصرفي وتحديد مواطن الخلل فيها .

2. تسليط الضوء علي الاتجاهات المعاصرة في الرقابة والإشراف المؤسسي ، وجهود الباحثين والكتاب والمنظمات المهنية العالمية في هذا المجال .
3. تحديد السبل التي يمكن إتباعها للرقي بأداء الآليات الرقابية الإشرافية.
4. تصحيح مسار الجهد الإصلاحي المبذول لتطوير القطاع المصرفي.
5. سد النقص المعرفي في مجال الإدارة المصرفية الحديثة .

فرضيات البحث:-

من واقع مشكلة البحث فقد صيغت فرضياته على النحو التالي:-

1.الرقي بكفاءة الجهد الرقابي لبنك السودان (كأحد آليات الرقابة) على المصارف التجارية مرهون بتصميم وتطبيق النظام المحاسبي المصرفي الموحد.

2. البيئة المصرفية السودانية تفتقد متطلبات بيئة عمل نموذج بازل II(كأحد آليات الرقابة) لقياس كفاية رأس المال.

3. تطبيق نموذج بازل I لقياس كفاية رأس المال(كأحد آليات الرقابة) على المصارف السودانية لن يضمن تحقيق السلامة المصرفية لتلك المصارف.

4. بفعل ضعف الإشراف المؤسسي بالقطاع المصرفي السوداني فإن عمليات الدمج كمرتكز أساسي للبرامج الهادفة لإصلاح الجهاز المصرفي ستواجه بالكثير من العقبات ولن تحقق أهدافها.

5. الإشراف المؤسسي المصرفي السوداني يعاني العديد من السلبيات التي تؤدي إلى تدني نوعية أدائه الرقابي على القطاع المصرفي السوداني ، وفي حاجة إلى الإصلاح.

6. الجهد الرقابي على القطاع المصرفي السوداني يعاني من العديد من السلبيات التي تؤدي إلى تدني نوعية أدائه ، وفي حاجة إلى الإصلاح.

منهجية البحث

إستناداً ألي أهداف الدراسة وبحكم طبيعة المشكلة التي تناولتها الدراسة ، أكثر مما هي كمية . إعتمد الدارس علي المناهج التالية :

1.المنهج الاستنباطي : للتعرف علي ابعاد مشكلة الدراسة ووضع الفروض المنطقية المرتبطة بموضوع الدراسة .

2/ المنهج التاريخي مقروناً مع منهج تحليل المحتوي :للوقوف علي البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، وتحليل الافكار والعلاقات والجوانب العملية التي غطتها تلك الدراسات ، وصولاً لتكوين الإطار النظري للدراسة .

3/ المنهج الإسقرائي : لاختبار مدي صحة الفروض .

4/ المنهج الوصفي : بإسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر التطورات المعاصرة في الرقابة والإشراف المؤسسي وأثرها علي أدائهما في السودان .

تمثلت المعلومات الأولية اللازمة لموضوع الدراسة في تلك التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية والإستبانة والملاحظات المباشرة وغير المباشرة ، . بينما شملت المعلومات الثانوية تقارير الأداء المالي السنوية المعدة من قبل المصارف السودانية وبنك السودان والأوراق والدراسات والنماذج المعدة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومن العديد من الجمعيات المهنية الأخرى والمراجع المحاسبية والمصرفية والمقالات الواردة في الصحف والمجلات الوطنية والعالمية ذات الصلة بموضوع البحث.

أهمية الدراسة :-

يكتسب البحث أهميته من أهمية الرقابة والأشراف المؤسسي لكونهما متطلبات إعدادية يتوجب توفرها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي نحو مستدام ، كذلك يكتسب البحث أهميته بفعل رصده للسلبيات الملازمة لأداء المكونات الفرعية للرقابة والإشراف المؤسسي بالجهاز المصرفي السوداني، ومن ثم التقدم بتوصيات لعلاجها من مفهوم أن الحراك الإصلاحي في هذا المجال تفوق منفعته تكلفته ويمثل منصة الانطلاق للجهد المبذول لتطوير القطاع المصرفي. أيضاً يكتسب البحث أهميته من تناوله لكافة مكونات الرقابة والإشراف المؤسسي بدلاً عن التركيز على بعضها وذلك بفعل التداخل والتكاملية فيما بينها. إضافةً لذلك يكتسب البحث أهميته من إمكانية التطبيق الآني لبعض توصياته وبفعل المستجدات التي تمليها اتفاقية السلام على الجهد الرقابي لبنك السودان وعلى سياساته المصرفية وفي وضعه للأساس لمواجهة التحديات الملحة للرقابة والأشراف المؤسسي .

حدود الدراسة:-

يحد هذه الدراسة عدد من الحدود هي :

1/ من الناحية الزمنية : تغطي الإحصائيات التي استخدمت في الدراسة الفترة من عام (1997) إلي عام (2006)م .

2/من الناحية الميدانية : يقتصر نطاق مجتمع الدراسة علي الكوادر الرقابية لبنك السودان المركزي ، المدققين الخارجيين ، الإدارات المصرفية العليا ، ولم تمتد الدراسة لتغطي الكوادر التشريعية والعدلية ، علي أمل أن يتم ذلك في دراسات أخري .

3/من الناحية الجغرافية : اقتصرت الدراسة علي الإدارات العامة للمصارف التجارية والإدارة العامة لبنك السودان المركزي بولاية الخرطوم .

4/ التزاما بمبداء السرية لم يتم ذكر أسماء بعض المصارف والأشخاص .

الدراسات السابقة: -

عبد الوهاب عثمان، السلامة والاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي ، (المكتبة الوطنية – السودان).

بالإطلاع على مؤلف الدكتور عبد الوهاب عثمان يلاحظ أنه قد غطى كل من التغيرات التي لازمت الفكريين السياسي والاقتصادي خلال المراحل التاريخية المختلفة في النصف الثاني من القرن الماضي، العلاقات المتبادلة بين الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشراته وبين النظام المصرفي،أهمية دور الحكم المؤسسي وكفاءة مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية في تحقيق السلامة المصرفية، متطلبات مواجهة الأزمات المالية وإبراز دور السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية في تحقيق السلامة المصرفية، ودور الرقابة الداخلية في تحقيق السلامة المصرفية.

في تناوله لما ذكر بعاليه أشار المؤلف إلى أن السلامة المصرفية وأداء النظام المصرفي يتأثران بالبيئة الاقتصادية الكلية وحركة المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم ، نظام سعر الصرف، وسعر الفائدة. كذلك تطرق المؤلف إلى معايير لجنة بازل، نموذج CAMEL وآلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية.

يلاحظ أن المؤلف قد ركز بصورة أساسية على دور الاقتصاد الكلي وتأثيره على أداء النظام المصرفي وقد خاطب المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي من ذلك المنظور (منظور السياسات الكلية). وقد تناول المؤلف في بعض الأبواب بعض الآليات الرقابية مثل نموذج بازل الحالي، الرقابة الداخلية، و الحكم المؤسسي، والتي تناولناها في الدراسة إضافة إلى الآليات الرقابية الأخرى ونموذج بازل الجديد والأساليب المختلفة لإدارة الموارد الاقتصادية بنهج أكثر عمقاً ومن المنظور المصرفي البحت.علماً بأننا وبالرغم من إقرارنا بأهمية السياسات الاقتصادية الكلية (بحكم أنها أحد مكونات المحور الاقتصادي للإشراف) وبالتالي تأثيرها على القطاع المصرفي، إلا أننا لم نفسح لها مجالاً في بحثنا وذلك لضمان التركيز على جل الجزئيات المتعلقة بالإشراف المصرفي والرقابة بشتى أنماطها. ننوه في هذا المجال إلى أن معظم الإسهامات ذات الصلة بالشأن المصرفي

في الأدبيات المصرفية قد نحت ذات النحو وخاطبت الهموم المصرفية من منظور السياسات الاقتصادية الكلية (الأوراق العديدة المعدة من قبل الدكتور طيفور،الأوراق المعدة من قبل الدكتور برعي يوسف جلال الدين، الأوراق المعدة من قبل الدكتور محمد هاشم عوض).

الصديق طلحة محمد رحمة الله، بيع السلم، التمويل والاستثمار، الإنماء الزراعي، الحيواني، الصناعي والتجاري، (شركة مطابع السودان العملة المحدودة)

بتناول مؤلف الأستاذ الصديق طلحة محمد رحمة الله يلاحظ انه قد تناول كل من التمويل الزراعي في السودان من حيث تاريخه ونظامه والمؤسسات العاملة فيه، الإطار الشرعي لبيع السلم من حيث الحكمة والمشروعية والعلاقة فيما بين السلم وصيغ التمويل الإسلامية الأخرى، تجارب المصارف السودانية في مجال التمويل ببيع السلم، و دور التمويل بالسلم في النهوض بالثروة الحيوانية، الصناعة، التجارة، وأسعار السلم وإزالة الغبن.

بهدف تعميق أسلمة الجهاز المصرفي وعلى وجه التحديد في الفصل الثاني من الباب الثاني وعلى وجه العموم في معظم أبواب الكتاب ركز المؤلف على الجوانب الشرعية إذ احتوى الفصل الثاني على العديد من الفتاوى الشرعية المتعلقة ببيع السلم وكذلك تطرق المؤلف لصيغ التمويل الإسلامية الأخرى. وقد انتهج المؤلف نهج العديد من الكتاب الذين ركزوا على الجوانب الشرعية للعمل المصرفي في الفترة التي أعقبت أسلمة الجهاز المصرفي عام 1983 (العديد من المؤلفات والأوراق للدكتور أحمد علي عبد الله ،العديد من المؤلفات والأوراق للدكتور الضرير، العديد من الكتيبات الصادرة من بعض البنوك السودانية . بنك الخرطوم، بنك التضامن الإسلامي.) وبالرغم من إقرارنا بأهمية الجوانب الشرعية فلم يتم تناولها في الدراسة ليس تقليلاً من شأنها بل بفعل خروجها عن إطار الدراسة وكثافة تناولها في الأدبيات المصرفية السودانية.

الدكتور صابر محمد حسن، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدارة رقم (3)، يونيو 2004، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية ، (دار مصحف أفريقيا)

اشتمل الكتاب على أربعة فصول إضافة للمقدمة وقد حوت المقدمة تقديم من قبل الدكتور عبد الوهاب عثمان شيخ موسى أشار فيه للنجاحات التي حققتها البرامج الإصلاحية المتلاحقة لبنك السودان ممثلة في كل من ارتفاع العمق المالي في الاقتصاد السوداني، ارتفاع حجم التمويل المصرفي، وارتفاع حجم الودائع. وبالرغم من تلك الإيجابيات أشار الدكتور عبد الوهاب عثمان إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي ممثلةً في الفجوة المعلوماتية والتكنولوجية، عدم كفاءة إدارات ومجالس إدارات الوحدات المصرفية في استيعاب المستجدات، عدم وقوف هيئات الرقابة الشرعية على المعلومات الدقيقة عن الأدوات المالية المستحدثة للتعرف عن مدى اتفاقها مع المقاصد الشرعية، إفرازات اتفاقية تقسيم الثروة على سياسات ورقابة بنك السودان.

حدد الدكتور صابر في الفصل الأول من مؤلفه عناصر الضعف في النظام المصرفي السوداني لتشمل ضعف الرساميل، تدني كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية والداخلية، ضعف المراكز المالية، تعاظم المديونيات المتعثرة، المصاعب القانونية، قلة الخبرة المصرفية والكادر البشري المؤهل، بطء عملية التقنية المصرفية، البيئة الاقتصادية غير المواتية، وتحديات عولمة النشاط الاقتصادي.

تناول المؤلف في الفصل الثاني البرامج الإصلاحية الحالية لبنك السودان والتي تم تبنيها منذ بداية التسعينيات وقد شملت المرحلة الأولى منها الجوانب القانونية والإدارية والمالية والتأصيلية والمؤسسية.

قيم المؤلف في الفصل الثالث من مؤلفه أداء سياسات الإصلاح المصرفي الحالية باستخدام سبع مؤشرات للتقييم ممثلة في كل من حجم رؤوس الأموال، حجم الودائع، المواقف المالية للمصارف، حجم التمويل المصرفي الممنوح، القطاع الخارجي، الإحتياطيات الرسمية للبنك المركزي، و حركة سعر الصرف. ولقد خلص المؤلف إلى أن تلك البرامج قد حققت النتائج المرجوة منها.

تطرق المؤلف في الفصل الرابع من مؤلفه لدور المصارف في تحريك القطاعات الإنتاجية، دعم القطاعات الإنتاجية، منح التمويل المباشر من قبل بنك السودان، تشجيع سياسة الانتشار الجغرافي للمصارف ودعم البنوك الحكومية المتخصصة.وفي الفصل الأخير من مؤلفه تطرق المؤلف للرؤى المستقبلية لبرامج الإصلاح في المدى المتوسط 2003-2007، وأشار إلى مواصلة الجهود لتنمية وتطوير الجهاز المصرفي، تحقيق السلامة المالية والمصرفية، تعميق الأسلمة، إدخال التقانة الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية.

نود أن نشير إلى أن التشريح الذي ورد بالكتاب للمشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي السوداني قد جاء مطابقاً لنظيره في الدراسة علماً بأن الدراسة سعت لوضع تلك المشاكل في أطرها السليمة بهدف توفير الأرضية المناسبة لانطلاق الجهد الإصلاحي من خلال مخاطبتها لجزئيات بعينها. من ناحية أخرى فإن المؤشرات التي تم استخدامها من قبل المؤلف لتقييم أداء البرامج الإصلاحية هي مؤشرات رقمية تعتمد موثوقيتها في نهاية المطاف على موثوقية المدخلات المعلوماتية التي استخدمت عند استخلاصها. وبالرغم من أن المؤلف قد أحصى أوجه الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي (على سبيل المثال تدني كفاءة الإدارات المصرفية) إلا أنه لم يتطرق لمسببات ذلك، وبالرغم من ذلك فإن الكتاب يعد إضافة نوعية للأدبيات المصرفية السودانية.

الدكتور/ طه الطيب أحمد، أطروحة دكتوراه عن نظم الرقابة في المصارف الاسلامية[1]:

1/ رئيس الدراسات المصرفية الإسلامية، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

Management Control Systems In Islamic And Islmized Banks :The Case Of Sudan , Doctoral Dissertation ,(un published research), Path University , UK ,1987

التقى الباحث بالدكتور طه بعد إطلاعه على أطروحته وذلك بهدف تسليط الضوء على الآليات الرقابية التي تناولها وصولاً للمقارنة فيما بين ما غطته الدراسة الحالية وما تناوله الدكتور طه في أطروحته المذكورة أعلاه . احتوى النموذج الذي استخدمه الدكتور طه على آليات الرقابة والتخطيط المتداولة في علم المحاسبة الإدارية والمطبقة عملياً من قبل عينة من المصارف الإنجليزية، وقد شملت تلك الآليات كل من أساليب تقييم الأداء للفروع (performance evaluation)، توزيع المصروفات

(allocation)، نظام التسعير المحول (transfer pricing)، التقارير الرقابية والموازنات التقديرية (الرأسمالية والجارية).

وبما أن العقيدة الإسلامية تمثل المرتكز الأساسي للبيئة التي تعمل في إطارها المصارف الإسلامية، سعى الدكتور طه لرصد تأثر أداء تلك الآليات في ظل تطبيق صيغ التمويل الإسلامية المعروفة اعتماداً على عينة من بعض المصارف السودانية. خلص الدكتور طه في أطروحته إلى إمكانية تطبيق المصارف الإسلامية لتلك الآليات الرقابية، على سبيل المثال أشار الدكتور طه إلى أن بعض المصارف السودانية (بنك فيصل الإسلامي، بنك التضامن) تستخدم آلية السعر المرحل (transfer pricing) كمؤشر لتحديد تكلفة التمويل في المواضع التي يتم تداول الموارد فيها فيما بين الفروع أو الإدارة العامة والفروع، حيث يقدم الطرف المانح الموارد بصيغة المضاربة إلى الطرف المتلقي باستخدام معدل الأرباح الموزعة لأصحاب ودائع الاستثمار كأساس (base) لتحديد السعر المحول، ونود إبداء الملاحظات التالية حول تلك الممارسة:

أ. إن التطبيق العملي لنظام التسعير المحول في عموم المؤسسات (مصرفية وغير مصرفية) تشوبه الكثير من المحاذير ولا يضمن تطبيقه تحقيق التناسق فيما بين الأهداف للأفرع المختلفة وصيانة استغلالية تلك الأفرع كما يستدل من المقتبس أدناه :

"Even in relatively simple situations its un wise to expect that transfer prices will both promote goal congruence and foster autonomy of divisions" [1]

ب. إن السعر المحول (حسب تطبيق بنك فيصل الإسلامي) يرتكز في أساسه على التكلفة (cost-based transfer pricing) بفعل اعتماده على تكلفة الحصول على الموارد (معدل الأرباح المدفوعة لأصحاب ودائع الاستثمار) وتبعاً لذلك يمثل نوعاً من التوزيع

1\ Louder Back & Hirsch, Cost Accounting ,Accumulation, Analysis and Use, P. 738

(Allocation) وبالتالي قد يحوي العديد من التكاليف غير المباشرة والتي قد يتم إضافتها إلى السعر المحول من قبل الإدارة وبصورة اعتباطية[1].

ت. إن الأسعار المحولة أكثر ما تكون واقعية حينما تقارب أسعار السوق[2] وكما سيرد لاحقاً في البحث فإن معدل الأرباح على ودائع الاستثمار يتفاوت بصورة معتبرة فيما بين المصارف السودانية، مما يصعب من مهمة تحديد سعر السوق.

ث. قد يجعل المذكور أعلاه حصول الفرع على الموارد من مصدر خارج المجموعة أكثر نفعاً وأجدى من حصوله عليها من مصدر ينتمي لذات المجموعة، وبفعل المذكور أعلاه الاحتمال وارد بأن تؤثر الإدارة على تلك الأسعار.

يلاحظ بأن الدكتور طه قد غطى في أطروحته عناصر الرقابة الداخلية (بمفهوم الآليات الرقابية الذاتية المستخدمة داخل الوحدة) ولم يتناول عناصر الرقابة الخارجية ممثلة في الجهات الإشرافية والمراجع الخارجي والسوق (كما فعلنا في الدراسة الحالية)، ونشير في هذا المجال إلى أن الدراسة الحالية قد تناولت الرقابة الداخلية كنظام (system) ولم تتطرق للآليات الرقابية العملية المنصوص عنها في علم التمويل والمحاسبة. كذلك لم يتطرق الدكتور طه في أطروحته لتقييم الأداء اعتماداً على حجم المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المصرفية المختلفة بينما يمثل ذلك صلب اهتمامات الدراسة الحالية .

في مجال التطبيق العملي لآلية التسعير المحول على نطاق العالم نشير إلى أن بعض المصارف الإنجليزية[3] قد استخدمت تلك الآلية لتقسيم تسعير الأصول والخصوم فيما بين إدارتي التسويق والاستثمارات ارتكازا على المقايضات الداخلية لأسعار الفائدة (internal interest rate swap)، وبحكم ربوية تلك الممارسة فلا مجال لتطبيقها من قبل المصارف الإسلامية. وبالرغم مما ذكر بعاليه يتوجب الإشادة بمساهمة الدكتور طه، إذ تعد أطروحته إضافة نوعية للأدبيات المصرفية السودانية، وتتصف العلاقة فيما بين الأطروحة ودراستنا بالتكاملية، إذ تؤدي آليات الرقابة الداخلية التي تناولتها الأطروحة إلى تفعيل أداء نظام الرقابة الداخلية، بفعل أن تلك الآليات الرقابية تعتبر من ضمن مكونات نظام الرقابة الداخلية.

وفاء بشير مساعد أحمد: تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقاً لمقررات بازلI للفترة 1997 - 2003 (جامعة السودان، رسالة ماجستير) 2005

1\ Ibid. 461
2\ Ibid. 482
3\ Dimitris N. Chorafas, Managing Operational Risk: Risk Reduction Strategies For Investment And Commercial Banks, p. 39

هدف البحث إلى تقييم أداء المصارف التجارية السودانية وذلك من خلال التعرف على السياسات النقدية التي يصدرها بنك السودان والمتعلقة بأداء المصارف التجارية السودانية والمرتبطة بمقررات لجنة بازل، وإلى اختبار كفاية رأس المال الحالي للبنوك التجارية السودانية وبحث السبل التي تمكن هذه البنوك من الإلتزام بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال في إطار الفلسفة والنهج الإسلامي.

تمثلت حدود البحث في دراسة الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية السودانية في الفترة ما بين 1997م – 2003م. اتبعت الدراسة في منهجيتها المنهج الوصفي والكمي في تحليل وتقييم البيانات والحكم على نتائج أعمال البنوك وذلك باستخدام المؤشرات المالية للحصول على نتائج علمية.

أشارت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن رؤوس أموال المصارف التجارية غير كافية وفقاً للمعايير العالمية المستخدمة خلال الفترة التي غطتها الدراسة، و أن الآلية التي استخدمت لتحقيق النسبة المطلوبة(من بعض المصارف) هي آلية إدارية تحكمية آنية الغرض منها إظهار صورة أفضل لنسبة كفاية رأس المال، و أن ضيق الموارد المصرفية قصيرة الأجل في البيئة المصرفية السودانية لا يمكن المصارف من تحقيق أهدافها الإستثمارية . أبرزها أن معيار لجنة بازل لا يتناسب بالصورة المثلى مع البيئة المصرفية السودانية.

تمثلت أهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة لضرورة تعزيز القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية، والأخذ بمعيار لجنة بازل من الناحية الكمية مع إخضاع مكوناته للمعطيات المحلية، ضرورة تطوير سوق المال السوداني وتوفير أدوات مالية تساعد على إدارة السيولة في الجهاز المصرفي السوداني.

أشارت الدراسة الحالية إلى أن ضعف رساميل المصارف السودانية قد نتج بفعل ضعف الرقابة والإشراف المؤسسي عليها وفي ظل ذلك فإن أي تعزيز للقواعد الرأسمالية للمصارف(كما أشارت الباحثة في دراستها) سوف يتآكل بمرور الوقت وسيعود الوضع إلى سابق عهده. أدرجت الدراسة الحالية ضمن نتائجها عدم مواءمة نموذج بازل للبيئة المصرفية السودانية بافتراض أن تطبيقه لا يضمن تحقيق السلامة للمصارف التجارية(إحدى فرضيات الدراسة الحالية) .

يلاحظ بأن توصيات الباحثة لم تحدد بداية بعينها لكيفية تحقيق ما أشارت إليه من نتائج، على سبيل المثال أشارت الباحثة ضمن توصياتها لضرورة توفير عدد من المعطيات البيئية التي تمكن المصارف من الإلتزام بمتطلبات المعيار- وهو ما وفرته الدراسة الحالية-. غطت دراسة الباحثة نموذج بازل الحالي ولم تتناول نموذج بازل الثاني مقارنة بالدراسة الحالية والتي غطت

بالإضافة إلى نموذج بازل الحالي نموذج بازل الثاني، كذلك تناولت الدراسة الحالية مقارنة بدراسة الباحثة الرقابة والإشراف المؤسسي بمكوناتهما المختلفة. أشارت الباحثة ضمن توصيات الدراسة لضرورة العمل على زيادة قيمة رأس المال المساعد وذلك عن طريق خلق الإحتياطيات غير المعلنة ونشير في هذا المجال إلى إن تلك الممارسة لا تتماشى والممارسات المحاسبية الحديثة كما أن لجنة بازل لا تشجع استخدام الإحتياطيات غير المعلنة وذلك بفعل تأثيرها السلبي على الشفافية مما دفعها لوضع سقف أعلى لمساهمة تلك الإحتياطيات في الشريحة الثانية لرأس المال.

معاوية يوسف محمد الحسن : أثر إستراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق أوضاع البنوك في السودان من منظور تقرير لجنة بازل للفترة 1998م – 2003م – دراسة حالة مصرف المزارع(جامعة السودان- ماجستير 2005) .

شملت أهداف البحث استعراض التطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية والوقوف على تجارب بعض الدول لمواجهة هذه التطورات، تناول هيكل ووقائع الجهاز المصرفي السوداني، التعريف بمفهوم وأساليب وآليات الدمج المصرفي، التعرف على مقررات لجنة بازل بشأن الدمج المصرفي، وتوضيح المراحل التي مرّ بها الدمج المصرفي في السودان مع التركيز على تجربة مصرف المزارع التجاري.

تمثلت منهجية الدراسة في المنهج الوصفي والتحليلي القائم على المقارنة. غطت الدراسة الفترة ما بين 1998م – 2003م. أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن خيار الدمج هو الخيار الإستراتيجي الذي لا بديل غيره أمام المصارف السودانية والعربية في مواجهتها لمتطلبات العولمة المصرفية، بينما أشارت أهم توصيات الدراسة لضرورة توفير الدعم والحوافز لضمان نجاح عمليات الدمج.

بمقارنة ما توصلت إليه الدراسة المذكورة أعلاه مع نظيره للدراسة الحالية، فقد توصلت الدراسة الحالية (على نقيض الدراسة المذكورة أعلاه) إلى أن عمليات الدمج كمرتكز أساسي للبرامج الهادفة لإصلاح الجهاز المصرفي ستواجه بالكثير من العقبات ولن تحقق أهدافها المرسومة.

هالة عبدالله عباس الشريف: نظم المعلومات المحاسبية والمصرفية الآلية في المصارف السودانية(جامعة السودان -ماجستير 2005)

هدفت الدراسة إلى الإلمام بالآثار المترتبة عن تطبيق التقنية الحديثة في النظام المحاسبي المصرفي على الكفاية الإدارية، القوة العاملة، نظم الرقابة الداخلية، ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

شملت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إدخال الحاسب الآلي ساعد في سرعة إتخاذ القرارات كما ساعد في تطوير كفاية الإدارة وأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المصرفية ساعد في تطوير الخدمات المصرفية من حيث السرعة والدقة كما أن إدخال نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية ساعد في تطوير نظم الضبط الداخلي للنظام المحاسبي المصرفي.

تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة تطوير نظام المعلومات المحاسبية المصرفية حتى يصير نظاماً متكاملاً يمد كافة الإدارات بالبنك بما تحتاجه من معلومات وألا يقتصر دوره على القيام بالمهام المحاسبية المصرفية فقط.

غطت الدراسة الحالية مجال تلك التوصيات حيث وفرت نموذجاً متكاملاً وعملي لنظام المعلومات المحاسبية المصرفي بما يضمن الوفاء بالإحتياجات المعلوماتية لكافة مستخدمي المعلومات داخل وخارج المصرف وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة أعلاه.

محاسن عبد العزيز محمد: التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورهما في إكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات- بنك الخرطوم كنموذج-(جامعة السودان- ماجستيرأبريل2000)

هدفت لدراسة إلى متابعة و تحليل نظم المراجعة الداخلية المتبعة حالياً ومحاولة الخروج بتوصيات ونموذج للتدقيق الداخلي بما يساعد في سد الثغرات وخفض المخالفات والتجاوزات من منطلق أن الرقابة عنصر هام من عناصر الإدراة المتقدمة.

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن غياب الإستراتيجية السنوية للمصرف أدى إلى غياب الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة في تلك الإستراتيجية، وإلى وجود قصور في التدقيق الداخلي بفعل أنه لاحق وليس سابق وبحكم تبعيته لنائب المدير العام، وتدني كفاءة العاملين في إدارة التدقيق الداخلي ولعدم استقلالية المدقق الداخلي.

شملت أهم توصيات الدراسة ضرورة وضع استراتيجيات فرعية دورية حسب الأنشطة تؤدي إلى تحقيق الهدف العام للبنك، اختيار ذوي الكفاءة والمؤهل للعمل بالبنك و إعادة النظر في الهيكل الإداري للبنك.

ينوه الدارس إلى أن البحث المذكور أعلاه قد ركز على التدقيق الداخلي (Internal Audit) بينما تناولت الدراسة الحالية التدقيق الداخلي كأحد المكونات الفرعية لنظام الرقابة الداخلية(Internal control system) في إطار معالجتها المتعمقة للنظم المصرفية.

إبراهيم جبريل عبد الله كباشي: إستراتيجية الدمج المصرفي في السودان- دراسة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية(جامعة السودان-ماجستير2001)

تمثلت أهداف البحث في (التعرف إلى أي مدى تم زيادة حجم الموجودات من الأصول ورأس المال في القطاع المصرفي) وإلى (أي مدى تم زيادة حجم الخدمات المصرفية وتطويرها على النطاقين المحلي والدولي) ، و(إلى أي مدى تم زيادة نوعية القوى العاملة بكفاءة وفعالية).

تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن ضعف السيولة النقدية في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية بعد الدمج في المراحل الأولى يرجع إلى سوء إدارة الإستثمارات في الأصول، حيث كان التركيز في امتلاك الأصول الثابتة.

يلاحظ الدارس ضعف العلاقة في ما بين أهداف الدراسة ونتائجها وتوصياتها كما يشير إلى أن الدراسة قد نصت في فرضيتها الرابعة للعمل على زيادة رأس المال المدفوع بحيث لا يقل معدله عن 8% من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، علماً بأن رأس المال المدفوع هو أحد مكونات قاعدة رأس المال في نموذج بازل.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة أعلاه في تناولها لخيار الدمج كأداة لإصلاح شأن الجهاز المصرفي السوداني وأشارت ضمن نتائجها إلى أن الدمج في ظل سلبيات البيئة المصرفية السودانية لن يحقق النتائج المرسومة له.

كذلك أشار الباحث في تناوله لمشكلة البحث إلى أن ضيق حجم السوق المصرفية لا يستوعب أنشطة المصارف الحالية وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه لجنة دراسة التمصرف بالسودان - بنك السودان - في تقريرها.

<u>سيدأحمد محمد أحمد عبدالعزيز: تقييم كفاءة البنوك التجارية السودانية(جامعة السودان-ماجستير مارس2000) :</u>

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة البنوك التجارية السودانية في الموازنة فيما بين إدارة السيولة النقدية وتحقيق الربحية وذلك من خلال قياس وتقييم السيولة النقدية والربحية والإلمام بمدى تحقيق البنوك التجارية السودانية لما هو مطلوب.

تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن عدم وجود آلية دائمة بالمصارف لقياس وتقييم السيولة النقدية قد أثّر سلباً على إدارة السيولة النقدية والربحية في المصارف وإلى أن شح السيولة ناتج بفعل

سوء إستخدام الموارد وأن النظم المالية والإدارية المطبقة في البنوك التجارية غير فاعلة وغير قادرة على توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لإدارة السيولة، كما أن النظم والإجراءات الصادرة من البنك المركزي تتميز بالقصور وأن تعثر التمويل يؤدي إلى إضطرابات السيولة.

تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة خلق آلية دائمة بالبنوك التجارية تعنى بتقييم وقياس السيولة النقدية والربحية.

بما يتماشى ومقتضيات الإدارة المصرفية الحديثة ، يشير الدارس إلى أن الموازنة ينبغي أن تكون فيما بين السيولة،الربحية، والمخاطر وألا تقتصر على السيولة والربحية(كما تم في الدراسة المذكورة أعلاه)

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة أعلاه بتناولها لكافة المخاطر المصرفية إضافة للسيولة والربحية، كما تميز إطارها النظري المتعلق بالسيولة بالعمق مقارنة برديفه في الدراسة المذكورة أعلاه، أيضاً تضمنت الدراسة الحالية توصيات لجنة بازل المتعلقة بإدارة السيولة بينما لم تتناول الدراسة المذكورة أعلاه تلك التوصيات.

غازي محمد حفظ الله : إدارة السيولة المصرفية، الأساليب والعناصر المؤثرة فيها (جامعة السودان ماجستير 1999)

تتمثل مشكلة البحث في أن حركة التدفق اليومي للنقدية بالمصارف تحتاج لإحداث توازن بين التدفق الداخل والتدفق الخارج حتى لا يحدث خلل في ذلك، ويتطلب ذلك توفير إمكانيات مادية وبشرية عالية الكفاءة في أساليب إدارة السيولة.

اعتمد معد الدراسة المذكورة أعلاه بصورة أساسية على المعلومات الثانوية ، على وجه التحديد تلك الصادرة من إتحاد المصارف السوداني وبنك السودان(الصفحات من 109-121).

يشير الدارس إلى تجاهل الدراسة المذكورة أعلاه لتوصيات لجنة بازل المتعلقة بإدارة السيولة المصرفية علماً بأن تلك التوصيات قد تم تضمينها في الدراسة الحالية، وإلى أنّ الإطار النظري للسيولة في الدراسة الحالية يتميز بالعمق مقارنة برديفه في الدراسة المذكورة أعلاه.

رحاب حسين عبد الغفور: إدارة السيولة في المصارف ، دراسة حالة بنك النيل الأزرق المحدود(جامعة السودان - ماجستير 2000)

تتمثل مشكلة البحث في وجود تضارب فيما بين الربحية والسيولة وقد هدف البحث إلى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة وإلى إلقاء الضوء على سياسة المصرف المركزي لتنظيم السيولة.

تمثلت أهم نتائج البحث في أن التضارب فيما بين الربحية والسيولة لا يوجد في بنك النيل الأزرق، إذ ارتفع معدل السيولة وفي ذات الوقت ارتفع معدل الأرباح.

بما يتماشى ومقتضيات الإدارة المصرفية الحديثة يشير الدارس إلى أن الموازنة ينبغي أن تكون فيما بين السيولة، الربحية، والمخاطر. كذلك يشير الدارس إلى أن ارتفاع معدل السيولة والربحية معاً في بنك النيل الأزرق قد يكون مردّه إلى تركيز البنك المذكور على تقديم الخدمات المصرفية بدلاً عن توظيف موارده في إستخدامات التمويل.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة أعلاه بتناولها لكافة المخاطر المصرفية إضافة للسيولة والربحية.

<u>إلهام المبارك عثمان: الدمج المصرفي وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية – مجموعة بنك الخرطوم- (جامعة السودان ماجستير 2000)</u>

تمثلت مشكلة الدراسة في الإلمام بأثر الدمج على تقييم الموجودات والبنود الأخرى وعلى تكلفة الخدمة المصرفية وعلى العاملين، وتكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الدمج عند إجراء إعادة الهيكلة ، ولزيادته لرساميل المصارف، كما أنه يؤدي إلى علاج الديون المتعثرة.

شملت أهم نتائج الدراسة أن عملية الدمج المصرفي لمجموعة بنك الخرطوم كانت تجربة ناجحة في السودان بفعل زيادتها لرأس المال، وتوسيعها للهياكل الإدارية ، وفتحها لقنوات تسويقية جديدة.

ركزت الدراسة المذكورة أعلاه على أساليب الدمج حيث وفرت تعريفات للدمج من الناحية القانونية والإصلاحية والطرق المختلفة للدمج وذلك على حساب مقدرته على تحقيق النتائج المرجوة منه.

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن عملية الدمج المصرفي لمجموعة بنك الخرطوم كانت تجربة ناجحة في السودان حيث أدت إلى زيادة رأس المال وتوسيع الهياكل الإدارية وفتح قنوات تسويقية جديدة.

تجدر الإشارة إلى أنه من أهم الأهداف التي ينبغي تحقيقها من عمليات الدمج تضييق الهياكل الإدارية بهدف خفض تكلفة العمالة(على نقيض ما ورد في الدراسة المذكورة أعلاه).

عالجت الدراسة الحالية الدمج المصرفي من المنظور المحاسبي الإصلاحي وخلصت إلى أنه لن يحقق النتائج المرجوة منه في ظل خصائص البيئة المصرفية السودانية كما تناولت تجربة مجموعة بنك الخرطوم في الدمج وأشارت إلى الصعوبات التي واجهتها.

<u>شمس الدين عبد الكريم النور: الجهاز المصرفي في السودان، نشأته وتطوره وأهم سياساته ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية(ماجستير اقتصاد جامعة النيلين 1999)</u>

تمثلت مشكلة البحث في دراسة وتقييم دور الجهاز المصرفي في معالجة التدهور الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني وقد شملت أهداف البحث توضيح الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي في تقدم وتنمية قطاعات الاقتصاد، تقييم دور بنك السودان كبنك مركزي للإشراف على البنوك التجارية والمؤسسات المالية من خلال سياساته المالية والنقدية، توضيح دور البنوك التجارية والمتخصصة في ضوء السياسات النقدية والائتمانية، مراحل تطور الجهاز المصرفي في السودان، تحليل وتوثيق دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، ومعرفة الخلفية النظرية للصيغ الإسلامية. أشار الدارس إلى أنه من ضمن أسباب اختياره للبحث خبرته وتجاربه العملية في الجهاز المصرفي السوداني.

شملت أهم نتائج الدراسة أن السياسات التمويلية لبنك السودان لم تحقق أهدافها من حيث التضخم والنمو الاقتصادي وإلى أن الجهاز المصرفي بتركيبته لا يرقى في أن يقود عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولانعدام خطط وبرامج التنمية الواضحة المعالم.

شملت أهم توصيات الدراسة ضرورة دخول المصارف إلى مجال العمل المصرفي الإستثماري والعمل كبنوك شاملة ولضرورة أخذها بمعايير العمل المصرفي والرقابة المصرفية الدولية وتطوير التشريعات وتحديثها.

ننوه إلى أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسة المذكورة أعلاه بتناولها لمعايير العمل المصرفي والرقابة الدولية بعمق يفوق نظيره في الدراسة المذكورة أعلاه، كذلك الحال في مجال تطوير التشريعات القانونية فقد تناولته الدراسة الحالية في إطار الإشراف المؤسسي.

أشار الباحث في رؤيته العملية المستقبلية لضرورة تحديث معمار البنوك وننوه إلى أن ذلك لا يتماشى والإدارة المصرفية الحديثة والتي فقد فيها الموقع الجغرافي للمصرف أهميته بفعل التطورات في مجال نظم الإتصالات والمعالجة. كذلك ننوه إلى الآثار السلبية على المراكز المالية للبنوك بفعل توظيفها لمواردها في إستخدامات الأصول الثابتة، وعلى معدل كفاية رساميلها.

تناولت الدراسة المذكورة أعلاه الإصلاح المصرفي من منظور الإقتصاد الكلي في إستخدام مؤشراته، في حين تناولت الدراسة الحالية الإصلاح المصرفي من المنظور الجزئي بالرغم من إقرارها بأهمية المنظور الكلي.

السماني قسم الخالق موسى: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق(دكتوراة إقتصاد جامعة النيلين 2002)

تمثلت مشكلة البحث في دراسة تجربة المصارف الإسلامية بشقيها النظري والتطبيقي والوقوف على أدائها وذلك من خلال المقارنة فيما بين مصرف قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي وصولاً

إلى نتائج وتوصيات بشأن تجربة المصرفين على وجه التحديد والمصارف الإسلامية على وجه العموم.

أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن اختلاف المرجعية الإسلامية في النشاط الإقتصادي ترتبت عليه فروقاً هامة بين المصارف التقليدية والإسلامية.

ننوه إلى أن توصيات الدراسة المذكورة أعلاه من 1-6 تتميز بأنها وصفية(Descriptive) و بمحدودية مساهمتها العملية في تحقيق أهداف الدراسة.

شملت أهم توصيات الدراسة ضرورة تنسيق علماء الشريعة وعلماء الإقتصاد والمصرفيين لجهودهم في مجال الفتوى والتكييف الفقهي لمعاملات المصارف، وتوسيع مراكز البحوث في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

تناولت الدراسة المذكورة أعلاه أداء الجهاز المصرفي من المنظور الفقهي بينما تناولته الدراسة الحالية من المنظور الرقابي والمحاسبي.

ناجي عبد الكريم موسى : التمويل المتعثر بالمصارف السودانية : الاسباب والحلول ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، مدرسة العلوم الادارية (ماجستير محاسبة وتمويل عام 2006).

هدفت الدراسة المذكورة أعلاه إلي معرفة الأسباب المؤدية الي تعثر التمويل بالمصارف السودانية ، وتمثلت أهم نتائجها في أن التعثر ينتج بفعل حداثة خبرة العملاء في مجال أنشتطهم الاقتصادية ، عدم نزاهة العملاء ، عدم درايتهم بالتخطيط التمويلي ، عدم إستقرار سعر الصرف ، تحريد الاسعار ، فرض الرسوم والضرائب ، سوء إدارة سياسة الدين العام ، تطبيق سياسة إغراق السوق .

تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة إختيار المصارف لعملائها وقيامها بعمليات التحليل المالي ، والمتابعة اللصيقة للعملاء ، ولختيار العاملين من ذو الكفاءة والمؤهل .

تناولت الدراسة الحالية ماتم تغطيته في الدراسة المذكورة أعلاه وتميزت عنها بتسليطها للضوء علي دور الاشراف بمحاوره السياسية والاقتصادية والمؤسسية في التعثر ، وبالتوصية بإتباع أساليب محددة للتقرير بشأن طلبات التمويل المقدمة من العملاء بالمصارف ، وتناول المعالجات المحاسبية المثلي لرصد التمويل المتعثر .

دراسات أخرى:

اطلع الدارس على العديد من الدراسات الأخرى المعدة لنيل درجة الماجستير والتي تناولت وبصورة منفردة بعض المواضيع التي غطتها الدراسة الحالية على سبيل المثال دراسة الجودلية حسن محمد (سنة 2004) بعنوان دور بنك السودان في إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي، دراسة نزار عبد الرحمن (سنة 2004) بعنوان دور معايير بازل CAMELS في تحقيق السلامة المصرفية، علماً بأن عبد الوهاب عثمان في مؤلفه قد تطرق إليه، دراسة محمد عبد الرحمن الحسن (سنة 2004) بعنوان كفاية رأس المال بالمصارف السودانية.

خاطبت الدراسة الحالية المواضيع التي تناولتها الدراسات المذكورة أعلاه باستثناء نموذج CAMEL وذلك بفعل التكاملية فيما بينها، وقد تميز تناولها بالعمق مقارنة بالدراسات الأخرى. كذلك يلاحظ بأن الدراسات المذكورة أعلاه لم تغطي النموذج الجديد لقياس كفاية رأس المال والإشراف المؤسسي وهو ما يميز الدراسة الحالية عنها. إن هذه الدراسة قد جاءت لتكمل النقص المعرفي في مجال الرقابة والإشراف المؤسسي وبصورة شاملة تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالإشراف المؤسسي لأنه موضوع الساعة عالمياً عند التطرق للشأن المصرفي، وعلى حسب الدراسات السابقة التي روجعت من قبل الباحث وعلى حسب علمه لم يتطرق أي باحث من قبل لموضوع الإشراف المؤسسي للقطاع المصرفي السوداني.

الهيكل التنظيمي للبحث: -

لقد تم تقسيم البحث إلى سبعة فصول إضافة للتمهيد والمقدمة، اشتملت المقدمة على مشكلة البحث، هدف البحث، أهمية البحث، الدراسات السابقة، منهجية البحث. بينما تمثلت بقية الفصول فيما يلي:

(أ) الفصل الأول : القطاع المالي السوداني، ويشتمل على المباحث التالية:-

(1) المبحث الأول: الخلفية والسمات العامة للجهاز المصرفي السوداني.

(2) المبحث الثاني: المؤسسات المالية غير المصرفية.

(ب) الفصل الثاني: الإدارة المصرفية، ويشتمل على المباحث التالية:-

(1) المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمان.

(2) المبحث الثاني: إدارة السيولة في المؤسسات المصرفية.

(3) المبحث الثالث: إدارة مخاطر بنود خارج الميزانية.

(4) المبحث الرابع: إدارة معاملات النقد الأجنبي.

(5) المبحث الخامس: إدارة المخاطر الدولية و السيادية والسياسية.

(6) المبحث السادس: أساليب إدارة الموارد الاقتصادية للمصارف التجارية.

(ج) الفصل الثالث: الإشراف المؤسسي، ويشتمل على المباحث التالية:-

(1) المبحث الأول: الإشراف المؤسسي، التعريف العام، المكونات والأهمية.
(2) المبحث الثاني: الإشراف المؤسسي من المنظور المصرفي.
(3) المبحث الثالث: أسس الإشراف المؤسسي المعدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.
(4) المبحث الرابع: المحاور المالية للإشراف المؤسسي.
(5) المبحث الخامس: تداعيات حالة أنرون على الإشراف المؤسسي.
(6) المبحث السادس: توثيق العلاقة فيما بين الإدارات المصرفية،المدققين الخارجيين والجهات الإشرافية.

(د) الفصل الرابع: الشفافية و النظم المصرفية ويشتمل على المباحث التالية:-
(1) المبحث الأول: الشفافية المصرفية.
(2) المبحث الثاني: ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية للمصارف المركزية، صندوق النقد الدولي.
(3) المبحث الثالث: نظم المحاسبة المصرفية.
(4) المبحث الرابع : معالجة الخصائص في النظام المحاسبي لمجموعة غرب أفريقيا النقدية.
(5) المبحث الخامس: النظم الرقابية.
(6) المبحث السادس: الركائز الأساسية لتقييم نظم الرقابة الداخلية بالمصارف.

(ه) الفصل الخامس: نموذج لجنة بازل الحالي لقياس كفاية رأس المال و مقترح هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال.، ويشتمل على المباحث التالية:-
(1) المبحث الأول: قياس كفاية رأس المال – النماذج السابقة لنموذج بازل -
(2) المبحث الثاني: نموذج بازل لقياس كفاية رأس المال.
(3) المبحث الثالث: الإحتياطيات والمخصصات،المفاهيم المعالجات المحاسبية.
(4) المبحث الرابع: قابلية نموذج بازل لتحقيق أهدافه على النطاقين العالمي والمحلي.
(5) المبحث الخامس: مقترح هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال.

(و) الفصل السادس: مقترح نموذج بازل الجديد لقياس كفاية رأس المال و البرامج الإصلاحية لبنك السودان ، ويشتمل على المباحث التالية:-
(1) المبحث الأول: مقترح النموذج الجديد لقياس كفاية رأس المال.
(2) المبحث الثاني: مآخذ مقترح النموذج الجديد.
(3) المبحث الثالث: آفاق إعادة الهيكلة و الدمج المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.
(4) المبحث الرابع: دعم برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي السوداني.

(ز)الفصل السابع : الدراسة التطبيقية ويشتمل علي المباحث التالية:-
(1) المبحث الأول: إجراءات الدراسة التطبيقية .
(2) المبحث الثاني :النتائج والتوصيات.

المراجع:
الملاحق: